ورقة معطيات، كانون الثاني/ ديسمبر 2024

إنفاذ القانون على الجنود المشتبهين بالاعتداء على الفُلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية

تلخيص مُعطيات 2018-2022

- يبلغ احتمال أن تُفضي شكوى معنية باعتداء جندي اسرائيلي على الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى توجيه لائحة اتهام ضد الجندي ما نسبته 1,5% فقط
- يبلغ احتمال أن يُحاكم جندي اسرائيلي عقب قتل فلسطينيين في الضفة الغربية ما نسبته 0,4% فقط
- فقط 30% من مُجمل الشكاوى المفتوحة عقب أحداث تم الاشتباه بجرائم جنود ضد فلسطينيين في الضفة الغربية أفضت إلى فتح تحقيق
- صحيح لشهر تشرين الأول/ أكتوبر 2024، فقط 5% من ما مجموعه 258 ملف تحقيق فُتحت بالسنوات 2018-2022 نضجت إلى توجيه لائحة اتهام
- الجيش لا يحقق في كل حوادث مقتل مواطنين فلسطينيين
- في حالات نادرة يُحاكم فيها الجنود يحظون بعقوبات مُسهّلة

تتابع ييش دين منذ العام 2005 مُعالجة جهاز إنفاذ وتطبيق القانون العسكري جرائم يرتكبها جنود اعتدوا على الفلسطينيين أو ممتلكاتهم في الأراضي المُحتلة. تنشر المُنظمة سنويًا مُعطيات مُحتلنة، ترتكز إلى معلومات سلّمها الجيش لييش دين في أعقاب طلبات بموجب قانون حرية المعلومات، وكذلك رصد ومُتابعة سنوية تقوم بها ييش دين لاجراءات تطبيق القانون في صفوف الجيش.

تركز ورقة المُعطيات هذه على تعامل جهاز إنفاذ القانون العسكري مع جرائم الجنود ضد الفلسطينيين المُرتكبة في الضفة الغربية بين السنين 2018-2022. تُتمم المُعطيات المقدمة هنا منشورًا صدر في أيار/ مايو 2024 عن ييش دين بعنوان "جهاز الطمس التابع للقيادة العامة - ممارسات جهاز فرض القانون الإسرائيلي بما يتعلّق

بخرق القانون الدولي وجرائم الحرب في غزة"، والذي تناول مسألة عمل جهاز إنفاذ القانون العسكري فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في قطاع غزة على مدى العقد الماضي.[1]

تعمل آلية إنفاذ القانون على الجنود بموجب القانون الإسرائيلي الذي يُطبق على الجيش وفي ضوء الالتزامات المفروضة على الجيش الإسرائيلي كقوة احتلال بموجب القانون الدولي. الهدف من رصد سلوك جهاز إنفاذ القانون العسكري فيما يتعلق بالجرائم التي يرتكبها الجنود المُعتدون على الفلسطينيين أو ممتلكاتهم هو فحص ما إذا كانت إسرائيل تفي بواجبها في إنفاذ القانون على الجنود الذين اعتدوا على السكان المحميين الخاضعين لسيطرتها (عدا عن انتهاك حقوقهم الذي هو جزء لا يتجزأ من نظام الاحتلال نفسه). أصبحت مسألة أداء جهاز إنفاذ القانون العسكري في السنة الأخيرة، أكثر أهمية من أي وقت مضى إثر تناول الأعمال العسكرية في قطاع غزة والضفة الغربية في محاكم وآليات دولية ترأسها المحكمة الجنائية الدولية (ICC).[2]

يُنظم نظام روما الأساسي الذي دخل حيّز التنفيذ عام 2002، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق بنفسها في مسؤولية الأفراد الجنائية في سياق ارتكاب جريمة إبادة جماعية، جرائم ضد الإنسانية، جرائم حرب، وجريمة عدوان. وفقًا لمبدأ التكامل، وهو قاعدة أساسية لاتفاق روما الأساسي، لا يجوز للمحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق واتخاذ قرار بالمُحاكمة والمقاضاة في ارتكاب جرائم الحرب إلا في الحالات التي لا تستطيع فيها سلطات الإنفاذ المحلية في البلد المعني أو لا ترغب في اتخاذ إجراءات تحقيق نزيهة ومهنية عند الشك في قيام أفرادها بجرائم تدخل في اختصاص المحكمة (بما في ذلك جرائم الحرب)، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.[3] ترفض دولة إسرائيل الاعتراف باختصاص وصلاحية المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق في الشكوك المتعلقة بجرائم الحرب التي ارتكبها مواطنيها، على أساس جملة أمور منها أن جهاز إنفاذ القانون الإسرائيلي نفسه يحقق في الشكوك الموجهة ضد قوات الأمن.[4]

توضح هذه الورقة التي تلّخص خمس سنوات سبقت الحرب الحالية في قطاع غزة، أن جهاز إنفاذ القانون العسكري يمتنع بشكل منهجي عن التحقيق مع الجنود المجرمين المُعتدين على فلسطينيين في الضفة الغربية ومقاضاتهم. وبذلك، ينتهك الجيش واجبه في توفير الحماية للسكان الفلسطينيين من الجرائم التي يرتكبها الجنود والقادة الإسرائيليون، المُرتبكة تحت رعاية ونتيجة للاحتلال الإسرائيلي المتواصل، مما يمهد الطريق لتدخل المحاكم الدولية.

تُؤكد البيانات المُدرجة أدناه عدم استعداد جهاز إنفاذ القانون العسكري لاتخاذ التدابير اللائقة ضد الجرائم التي يرتكبها الجنود ضد الفلسطينيين. يتضح من المُعطيات أن دولة إسرائيل لا تريد فتح إجراءات نزيهة للتحقيق مع الجنود المجرمين ومقاضاتهم. رغم العدد الكبير من الشكاوى المعنية باعتداء جنود على الفلسطينيين سنويًا، إلا أن التحقيقات تُفتح في قلّة منها فقط، ويُوّجه سنويًا، عدد قليل جدًا من لوائح الاتهام ضد الجنود المُعتدين على الفلسطينيين. أخيرًا، حتى في الحالات النادرة التي يُدان فيها الجنود بارتكاب جرائم ضد الفلسطينيين، تفرض المحاكم العسكرية عقوبات متساهلة عليهم. بناءً على هذه المُعطيات، الاستنتاج الذي لا مفرّ منه هو

1 ييش دين، جهاز الطمس التابع للقيادة العامة - ممارسات جهاز فرض القانون الإسرائيلي بما يتعلّق بخرق القانون الدولي وجرائم الحرب في غزة (أيار/ مايو 2024).

2 في آذار/ مارس 2021، قضت المحكمة الجنائية الدولية بأن لها ولاية قضائية على الوضع في فلسطين، على أراضي قطاع غزة والضفة الغربية (يشمل القدس الشرقية). أنظر: إشعار من المُدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية ضمن: موقع المحكمة الجنائية الدولية (آخر تضمين 12.12.2024).

3 نظام روما الأساسي (1998)، المادة 17.

4 أنظر موقف المستشار القضائي للحكومة في: موقع وزارة الخارجية (أخر تضمين 10.12.2024).

أن جهاز إنفاذ القانون العسكري في إسرائيل يعمل بشكل أساسي للتغطية على الجرائم التي يرتكبها الجنود الإسرائيليون ضد الفلسطينيين، بل ويعمل لإضفاء الشرعية عليها.

مُعالجة جرائم ارتكبها جنود ضد فلسطينيين في الضفة الغربية 2005-2024

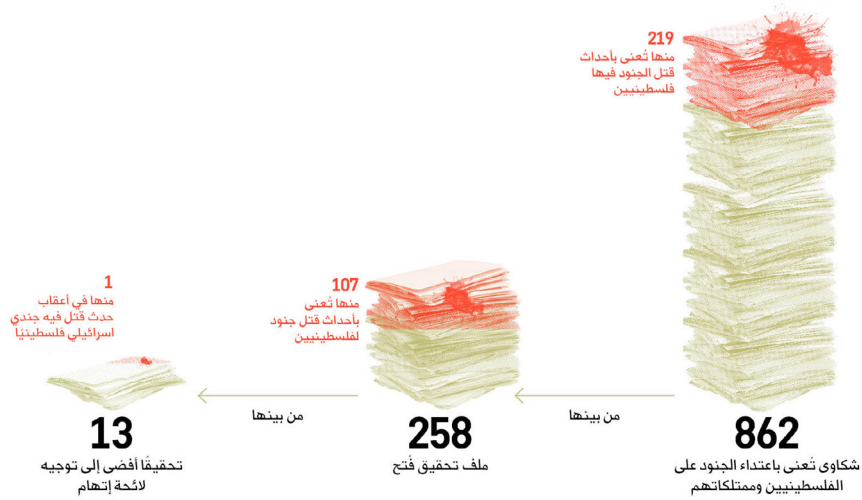

شكاوى تُعنى بالاشتباه في جرائم ارتكبها جنود ضد الفلسطينيين خلال السنوات 2018-2022

وفقًا لردود الجيش على الطلبات بموجب قانون حرية المعلومات التي قدمتها منظمة ييش دين فيما يتعلق بمُعطيات إنفاذ القانون في الجيش، خلال السنوات 2018-2022، تلقى مكتب المدعي العام العسكري للشؤون العملياتية (القسم في مكتب المدعي العام العسكري المسؤول، من بين أمور أخرى، عن مُعالجة جرائم الجنود الذين اعتدوا على فلسطينيين أو ممتلكاتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة) ما مجموعه 862 **شكوى تُعنى بالاشتباه في جرائم ارتكبها جنود ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية.**[5]

تُطلق النيابة العامة العسكرية على جميع الشكاوى أو التحديثات المحالة إليها بخصوص الجرائم التي يُشتبه بجنود في ارتكابها ضد الفلسطينيين، "تقارير"، وهو مصطلح يوّضح إلى حدٍ كبير انفصال جهاز إنفاذ القانون العسكري عن المشتكين الفلسطينيين والطريقة التي يتعامل بها مع الجرائم التي يرتكبها الجنود بحقهم.[6]

5 المتحدث باسم الجيش ليييش دين، ردًا على طلب بموجب قانون حرية المعلومات، 20.6.2019 ؛ المتحدث باسم الجيش ليييش دين، ردًا على طلب بموجب قانون حرية المعلومات، 7.4.2020؛ المتحدث باسم الجيش ليييش دين، ردًا على طلب بموجب قانون حرية المعلومات، 3.5.2021؛ المتحدث باسم الجيش ليييش دين، ردًا على طلب بموجب قانون حرية المعلومات، 19.9.2022؛ المتحدث باسم الجيش ليييش دين، ردًا على طلب بموجب قانون حرية المعلومات، 21.12.2023.

6 طول هذه الورقة سنستخدم مصطلح الشكوى لوصف جميع الحالات، التقارير، والشكاوى التي تم لفت انتباه الجيش إليها فيما يتعلق باعتداء الجنود على الفلسطينيين وممتلكاتهم.

862 شكوى تُعنى بالاشتباه في جرائم ارتكبها جنود ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، بينها 219 في أعقاب حالات

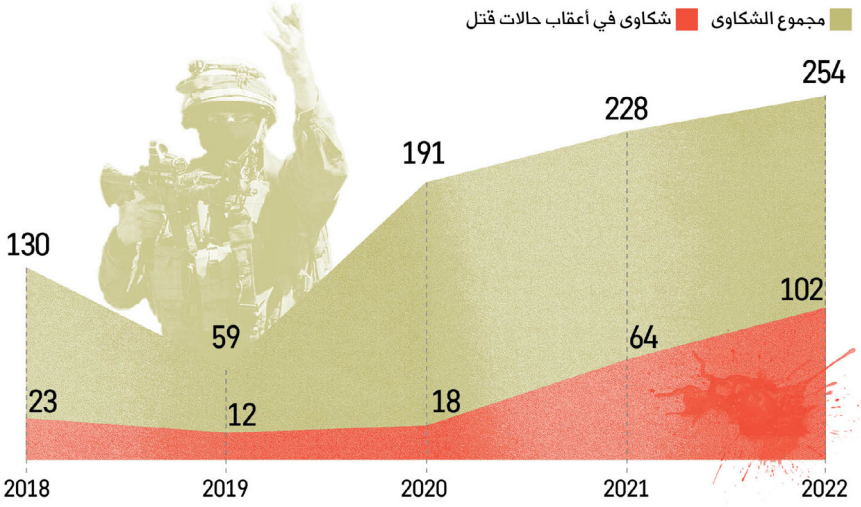

في الغالبية العظمى من الحالات، يتم إرسال شكاوى جرائم الجنود ضد الفلسطينيين إلى مكتب المدعي العام العسكري من قبل طرف خارجي أو وسيط. على سبيل المثال، وزارة القضاء، منظمات حقوق الإنسان، الشرطة الإسرائيلية، التقارير العملياتية للوحدات العسكرية، المحامين، الأفراد، التقارير المنشورة إعلاميًا، والمصادر التي يعرفها الجيش بأنها "أخرى".[7] نادرًا ما تكون الشكاوى المتعلقة بالجرائم التي يرتكبها الجنود نتيجة لمطالبة نشطة ومباشرة من جانب الضحية الفلسطيني الذي يطالب بالتحقيق في ما حدث له لتحقيق العدالة التي يستحقها.[8] وفقًا لتجربة ييش دين، يخشى ضحايا الجريمة في كثير من الحالات تقديم شكوى ضد الجنود خشية أن تُلحق الشكوى بهم أو بأفراد عائلاتهم مزيدًا من الضرر قد يتمثل برفض أو إلغاء تصاريح العمل.

بين المُحقق 2018-2022، أحالت وحدة مراقب شكاوى المُحقق معهم (الوحدة في وزارة القضاء المعنية باستيضاح شكاوى المُحقق معهم، والمسؤولة عن التحقيق في الشكاوى ضد أفراد جهاز الأمن العام) 28% من الشكاوى المتعلقة بجرائم يشتبه جنود بارتكابها بحق الفلسطينيين إلى مكتب المدعي العام العسكري.[9] أحيلت 24% من الشكاوى المتعلقة بجرائم الجنود ضد الفلسطينيين إلى مكتب المدعي العام للشؤون العملياتية بواسطة تقارير عملياتية للوحدات العسكرية، أحيلت 14% من الشكاوى المتعلقة بالاشتباه بارتكاب الجنود جرائم ضد الفلسطينيين إلى الجيش من خلال الشرطة الإسرائيلية، وأحيلت 12% من الشكاوى إلى الجيش من خلال منظمات

7 على سبيل المثال: المعلومات التي تم الحصول عليها بعد جلسات الاستماع في المحاكم العسكرية في الأراضي المحتلة، المعلومات المقدمة من الفلسطينيين الذين اشتبهت بهم الشرطة، شهادات الجنود في تحقيقات الشرطة العسكرية المُحققة، والتقارير الواردة من وحدة المدعي العام العسكري في الضفة الغربية.

8 المتحدث العسكري باسم ليييش دين، **ردًا على طلب بموجب قانون حرية المعلومات**، 21.12.2023، المادة 6.

9 وحدة مراقب شكاوى المُحقق معهم، مهامها وصلاحياتها، ضمن: موقع وزارة القضاء (آخر تضمين 10.12.2024).

حقوق الإنسان (من بينها ييش دين)، فيما أحيلت 9% من الشكاوى إلى الجيش من قبل المحامين أو الأفراد. وصلت 5% من الشكاوى المتعلقة باعتداءات الجنود على الفلسطينيين إلى معلومية الجيش من خلال التقارير الإعلامية، وأبلغت مصادر "أخرى" النيابة العسكرية في شأن 6,6% من الشكاوى.[10]

من المهم التأكيد على أن عدد الشكاوى التي تصل لمعلومية الجيش كل سنة لا تعكس جميع الحالات التي تصرفت فيها قوات الأمن الإسرائيلية بشكل يرفع شُبهات بارتكاب جريمة جنائية ضد الفلسطينيين. يتم النظر في الجرائم ضد الفلسطينيين من قبل عناصر الشرطة، أفراد جهاز الأمن العام، وحراس الأمن العاملين في الأراضي المحتلة بشكل منفصل. اليوم، يتمتع الجيش بصلاحيات التحقيق والنظر في الحالات التي تم فيها إطلاق النار من قبل شرطيي حرس الحدود، ولكن حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2019، لم ينظر مكتب المُدعي العام العسكري (النيابة) بجرائم إطلاق النار التي ارتكبها شرطيو حرس الحدود، بل تم التحقيق فيها بشكل منفصل من قبل قسم التحقيق مع رجال الشرطة (ماحش).

بالإضافة إلى ذلك، كما ذكرنا، فإن العديد من ضحايا الجريمة غير معنيين بالتقدم بشكوى إلى الجيش الإسرائيلي، نفس الجهة التي تتحكم في كل جانب من جوانب حياتهم في إطار نظام احتلال عسكري، والذي في إطاره تُنتهك حقوقهم بشكل يومي. إنها الجهة التي تُعتبر وبحق، كيانًا قمعيًا ظالمًا لا يهدف لخدمة السكان الفلسطينيين، كم بالحري، مساعدتهم على تحصيل حقوقهم المُستحقة.

ملف ييش دين - إعتداء على حاجز، المُتوّجه غير معني بالاشتكاء

في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، إعتقل م. في ساعات الظهيرة عند حاجز بين مستوطنة حلميش ودير نظام. أمره ثلاثة جنود متمركزين في الموقع بالتوقف وبدأوا بتفتيش سيارته. عثر أحد الجنود في صندوقة القفازات بسيارته على مسبحة إسلامية مُعلق عليها علم فلسطين صغير. أشار الجندي إلى العلم وسأل م. ما هذا؟ أجاب م.: "إنه علم فلسطين". شتم الجندي م. وقال: "هذه إسرائيل".

في وقت لاحق، أمر الجندي م. بالترجل والخروج من سيارته. انضم الجنديان الآخران وأمروه بالاستدارة والوقوف ويداه مرفوعتان. عندما نظر إلى الخلف، هاجم الجنود الثلاثة م. وأسقطوه على الأرض. وصف م. الحادث لييش دين: "لقد رموني أرضًا وهم يصرخون عليّ. ركلني الجندي ذو العنصوات (الخُصل من الشعر المتدلي فوق الأذنين) في ساقي اليسرى التي كانت مثنية جانبًا على الأرض. ضربني على المفصل بين الكاحل والساق... صرخت ألمًا. صرخ الجنود في وجهي: اخرس!"

وعندما اقتربت سيارة فلسطينية أخرى من الحاجز، ترك الجنود م. وأمروا السيارة بالتوقف. قال أحد الجنود لـ م. الذي بقي مستلقيًا على الأرض، "إرحل من هنا". جرّ م. نفسه إلى سيارته وغادر المكان، مصابًا، مكدومًا ومتوجعًا. وقد اتصل بأخيه الذي أخذه إلى المستشفى. في المستشفى، خضع م. لسلسلة من الفحوصات ليتضح أنه مصاب بصدع على طول ربلة الساق فقاموا بتجبيرها بالجبص. احتاج م. إلى وقت طويل للتعافي من الإصابة، مما أضر بقدرته على الترزّق.

10 أنظر ملاحظة الحواشي رقم 5

عندما سُئل عما إذا كان يريد تقديم شكوى إلى السلطات العسكرية، أجاب م.: "لن أشتكي على الأذى الذي لحق بي. لو كُنت أعرف على وجه اليقين أن الجندي الذي آذاني سيُعاقب، فسأقدم شكوى حتى لو جاء ذلك على حساب منع الدخول إلى إسرائيل لسنوات عديدة. ولكن بما أنني واثق من أنه لن يُعاقب وأن من شأن الشكوى أن تؤذيني، فلن أشتكي".[11]

ووفقًا للمعلومات التي قدمها الجيش إلى ييش دين، **من أصل 862 شكوى قُدمت للنيابة العامة العسكرية خلال السنوات 2018-2022، 296 شكوى تتعلق بحوادث إطلاق نار، 219 منها (74%) أدت إلى مقتل فلسطينيين. 462 شكوى إضافية تتعلق باستخدام العنف من قبل الجنود، 149 شكوى تتعلق بشبهات لارتكاب جرائم أملاك (نهب أو تخريب ممتلكات)، 16 شكوى تتعلق بحالات أثارت الاشتباه في "الوقوف مكتوفي الأيدي"**.[12] **و23 شكوى أخرى تناولت أحداث أخرى**.[13] وفيما يتعلق بالأحداث التي يحسبها الجيش في خانة "الشكاوى الإضافية" (حدث آخر)، فقد سبق إبلاغ "ييش دين" أنها تشمل "الأحداث التي لا تندرج ضمن الفئات الأخرى، على سبيل المثال، الجندي الذي أطلق كلامًا لا يتماشى مع قيم الجيش الإسرائيلي أو الذي تصرّف بشكل معيوب أخلاقيًا".[14]

التعامل مع الشكاوى

على عكس الشكاوى المقدمة إلى الشرطة اثر الاشتباه في ارتكاب مدنيين لجرائم، فإن الشكاوى الموجهة إلى النيابة العسكرية للاشتباه في ارتكاب جرائم من قبل الجنود لا تؤدي بالضرورة إلى فتح تحقيق. ووفقًا لردود الجيش، **بين عامي 2018-2022، فتحت الشرطة العسكرية ما مجموعه 258 تحقيقًا يُعنى باعتداء الجنود على فلسطينيين في الضفة الغربية**، من أصل 862 حالة يُشتبه فيها بارتكاب الجنود جرائم بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية التي وقعت في الضفة الغربية وتم إبلاغ النيابة العسكرية بها. بما معناه، وفقًا للمُعطيات التي وصلت ييش دين، 30% فقط من مُجمل الشكاوى التي تم إبلاغ الجيش بها أفضت أدت إلى فتح تحقيق.

11 ملف ترافقه ييش دين، تم جمع الشهادات كجزء إدارة الملف.

12 يشير الوقوف مكتوفي الأيدي إلى الحوادث التي يشهد فيها الجنود جرائم عنف يرتكبها مدنيون إسرائيليون يعتدون على الفلسطينيين وممتلكاتهم دون تحريك ساكن أو التحرك لمنع الاعتداء أو الضرر أثناء الحادث.

13 يصل العدد الإجمالي للشكاوى في هذا القسم إلى أكثر من 862 شكوى، بما أن هناك شكاوى تتعلق بأكثر من نوع واحد من الجرائم.

14 المتحدث باسم الجيش لييش دين، **ردًا على طلب بموجب قانون حرية المعلومات**، 21.12.2023.

إشتباه بجرائم ارتكبها جنود ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية خلال السنوات 2018-2022: من أصل 862 شكوى، تم فتح 258 تحقيقًا

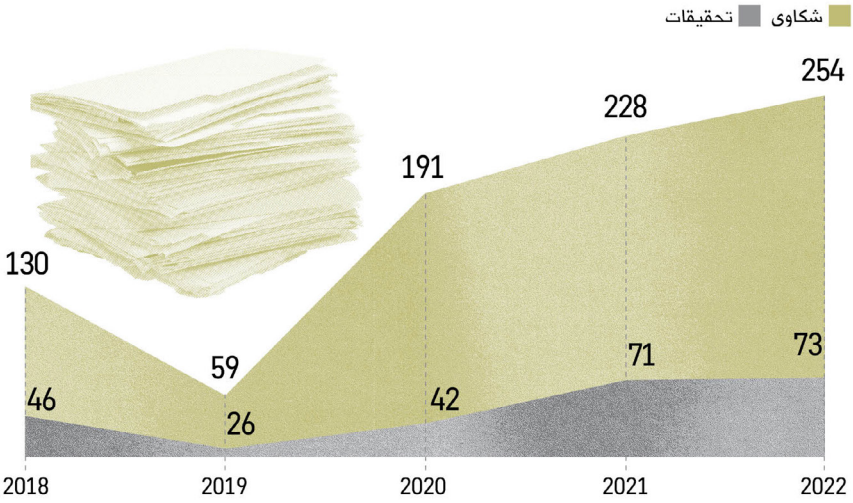

وفقًا لسياسة الجيش، تستطيع النيابة العسكرية أن تأمر بإغلاق الشكوى دون الشروع في تحقيق جنائي أو عوضًا عن ذلك، عندما لا تثير ظروف الشكوى المباشرة اشتباهًا واضحًا في ارتكاب جريمة، بالإمكان اجراء استيضاح أولي للوقائع على أن يُتخذ على أساسه القرار بفتح تحقيق أم لا.[15] في السنوات 2019-2022 [16] تلقت النيابة العسكرية 732 شكوى بالمُجمل، أمرت النيابة بفتح تحقيق جنائي فوري في 109 منها حول الأحداث التي وقعت في الضفة الغربية (15% من مُجمل الشكاوى في هذه السنوات)، وفي 92 حالة (12,5% من مُجمل الشكاوى الواردة في هذه السنوات)، أمرت النيابة بإغلاق ملف الشكوى دون أي إجراء استيضاح الشكوى ودون فتح تحقيق جنائي، فيما أحيل ملف واحد سنة 2020 لاجراء تأديبي انضباطي.

في 530 حالة (72,5% من مُجمل الشكاوى خلال هذه السنوات)، أمرت النيابة العسكرية باجراء استيضاح أوليّ للوقائع قبل اتخاذ قرار إزاء فتح تحقيق جنائي. من بين هذه الملفات البالغ عددها 530 ملفًا، تم إغلاق 338 ملفًا (63,7%) دون فتح تحقيق جنائي بعد الاستيضاح، فيما أحيل 82 ملفًا للتحقيق جنائي. ليس بحوزة ييش دين أية معلومات عن الـ108 الملفات المتبقية، إذ أنه بحسب ردود الجيش، كانت هذه الحالات لا تزال قيد المُعالجة.

15 في العقد الماضي، فصل الجيش بين طريقة مُعالجة جهاز إنفاذ القانون للشكاوى المتعلقة بشبهات جرائم ارتكبها جنود إسرائيليون بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم في قطاع غزة والضفة الغربية. عادة ما يتم فحص الشكاوى المتعلقة بجرائم الجنود ضد الفلسطينيين في قطاع غزة من خلال آلية مخصصة لإجراء تقييم وقائعي يعرف باسم "آلية الأركان العامة للتحقيق في الأحداث الاستثنائية". أنظر: ييش دين، جهاز الطمس التابع للقيادة العامة - ممارسات جهاز فرض القانون الإسرائيلي بما يتعلق بخرق القانون الدولي وجرائم الحرب في غزة (أيار/ مايو 2024).

16 لا يتضمن رد الجيش المعنيّ بنتائج استيضاح الوقائع خلال سنة 2018 توزيع المُعطيات بحسب جرائم ارتكبت في الضفة الغربية وقطاع غزة، لهذا السبب تم حذف سنة 2018 في هذا الجزء فقط.

من تجربة ييش دين، تبقى العديد من الملفات التي أحيلت للاستيضاح الأوليّ للوقائع قبيل اتخاذ قرار إزاء فتح تحقيق جنائيّ أم لا، في مراحل الاستيضاح لفترة طويلة، مما يضعف بشدة إمكانية إجراء تحقيق ناجع.

وفقًا لسياسة التحقيق الرسمية في جهاز إنفاذ القانون العسكري، كل حالة وفاة شخص فلسطيني نتيجة لنشاط جنود في الضفة الغربية تتطلب من النيابة العسكرية أن تأمر بفتح تحقيق جنائي فوري (من قيد أو شرط أو استيضاح من أي نوع كان)، إلا في الحالات التي يحدث فيها القتل أثناء نشاط "ذي طبيعة قتالية حقيقية".[17] ومع ذلك، تشير المُعطيات التي حوّلها الجيش لييش دين إلى أن الجيش لم يحقق في جميع الحوادث التي قتل فيها عناصر قوات الأمن الاسرائيلية مدنيين فلسطينيين، بلّغ الجيش ييش دين أنه **خلال السنوات 2022-2018، أحيلت لمعلومية الجيش 219 شكوى معنية بمقتل فلسطينيين على أيدي الجنود الإسرائيليين في الضفة الغربية، وتم فتح 107 ملفات تحقيق فقك من مُجمل الشكاوى.**[18] تُظهر مُعطيات الجيش أن القرار الفعلي بفتح تحقيق في حالات الوفيات ليس تلقائيًا أو فوريًا، فمن بين جميع الحالات التي وصلت معلومية الجيش والتي قتلت فيها قوات الأمن فلسطينيين في الضفة الغربية، أحيلت 93 حالة فقط للتحقيق الفوري.

في السنوات الأخيرة، تبنى الجيش تفسيرًا فضفاضًا للغاية للمصطلح الذي لم يتم تعريفه بدقة أبدًا على أنه "طابع قتاليّ فعليّ". يساهم غموض المصطلح في شرعنة عمليات قتل فلسطينيين على أيدي الجنود الإسرائيليين وغالبًا ما يخدم النيابة العامة كذريعة لتجنب فتح تحقيق جنائي ضد الجنود، حتى في حالات إطلاق النار التي أدت إلى الوفاة. تشير تجربة ييش دين في تمثيل الضحايا الفلسطينيين إلى أن العديد من الشكاوى المتعلقة بالأحداث التي وقعت بوضوح في إطار إنفاذ القانون، مثل "أعمال الشغب" أو "الشغب عند الحواجز" كما يُسميها الجيش، يتم إغلاقها دون فتح تحقيق – حتى عندما أدت إلى مقتل أشخاص أبرياء. وهذا في تناقض واضح مع سياسة التحقيق التي أعلنها الجيش نفسه، والتي تنص صراحة على أنه "... بالعموم، أي حالة يُقتل فيها مدني من الآن فصاعدًا، نتيجة لعمل قوات الجيش الإسرائيلي في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] ستفضي إلى فتح تحقيق فوري في وحدة التحقيقات العسكرية. (مثل حوادث الوفاة بسبب أعمال الشغب والإخلال بالنظام عند الحواجز)".[19]

ملف ييش دين – مقتل محمد صلاح

بتاريخ 2022/02/22، غادر محمد (حمودي) صلاح، صبي يبلغ من العمر 13 عامًا من بلدة الحضر، منزله حوالي الساعة 6:30 مساءً. بعد قرابة نصف ساعة، تلقى والده، رزق صلاح، مكالمة من أحد الأقارب الذي أخبره أن حمودي قد أصيب. هرع الأب إلى مكان الحادث حيث رأى عدة سيارات جيب عسكرية وسيارة إسعاف. عندما طلب رؤية ابنه، أخبره أحد الجنود أن "يصعد إلى السيارة قبل أن أرميك برصاصة" وبعد ذلك

17 اللجنة العامة لفحص الحادث البحري من 31 أيار/ مايو 2010 – لجنة تيركل، التقرير الثاني: فحص وتحقيق في شكاوى وادعاءات إزاء انتهاك قوانين الحرب بموجب القانون الدولي (شباط/ فبراير 2013) [فيما يلي تقرير تيركل الثاني]، صفحات 275-272؛ 318-319.

18 تجدر الإشارة إلى أن عدد الشكاوى المقدمة إلى الجيش لا يعكس بالضرورة عدد الحالات التي قتل فيها أفراد من قوات الأمن الإسرائيلية مواطنين فلسطينيين بطريقة تطرح شبهات في ارتكاب جرائم. وفقًا لمُعطيات جمعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) خلال السنوات 2022-2018، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 310 مواطنين فلسطينيين في الضفة الغربية (يشمل القدس الشرقية)، بينهم 68 طفلًا. وقد وثقت منظمة بتسيلم مُعطيات شبيهة، تفيد بأن قوات الأمن الإسرائيلية قتلت 303 فلسطينيين في الضفة الغربية (يشمل القدس الشرقية) خلال السنوات 2022-2018. أنظر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، قاعدة بيانات الحماية المدنية التي يديرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ بتسيلم، قاعدة بيانات الوفيات وهدم المنازل.

19 محكمة العدل العليا 9594/03، **بتسيلم وآخرون ضد المدعي العام العسكري وآخرون**، إشعار تحديث من المدعى عليه، 4.4.2011.

مباشرة "اذهب قبل أن أضع جثتك على جثته". هكذا اكتشف الأب أن ابنه لم يعد على قيد الحياة. في اليوم التالي، استلمت العائلة جثة حمودي، طبيب عاين الجثة خلص إلى أن الفتى توفي نتيجة الرصاصة التي أصابته بظهره وخرجت من بطنه.

قدمت ييش دين شكوى إلى الجيش نيابة عن العائلة مطالبة بفتح تحقيق من قبل وحدة الشرطة العسكرية المحققة بموجب تعليمات الجيش. في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، أبلغت النيابة للشؤون العملياتية منظمة ييش دين نيابة أن إطلاق النار لا يدل على شبهة ارتكاب جريمة جنائية "مما يُبرر فتح تحقيق في الشرطة العسكرية المُحققة، ويمكن الاكتفاء باستيضاح الوقائع الذي أجري". يتضح من رسالة الجيش، أنه في اليوم ذاته تمركزت قوة عسكرية بمحاذاة الشارع كجزء من النشاط العملياتي ضد رماة الزجاجاة الحارقة. في مرحلة ما، "ابن موكلك... أشعل زجاجة حارقة وألقى بها على القوة"، نتيجة ذلك "أطلقت القوة النار الحية عليه".

في حزيران/ يونيو 2024، إستأنفت ييش دين باسم والد حمودي مطالبة بفتح تحقيق جنائي. ويدعي الاستئناف أن قرار الاكتفاء باستيضاح الوقائع يتعارض مع تعليمات المستشار القضائي للحكومة، والتي تُلزم بفتح تحقيق في حالات قتل فلسطينيين في الضفة الغربية، لا سيما في الحالات الصعبة كتلك التي يصاب فيها قاصرون. كما يتبين من رسالة الجيش عدم وجود مبرر لإطلاق النار – تم إطلاق النار على حمودي بعد أن زُعم أنه ألقى الزجاجة الحارقة، وبالتالي لم يكن يشكل أي خطر فوري أو حقيقي على أفراد القوة العسكرية الذين تواجدوا في مكان الحادث وسيطروا على الحادث بأكمله. بالإضافة إلى ذلك، ليس من مؤكدًا أنه كان بوسع الفتى أن يُلقي زجاجة حارقة بطريقة تؤذي أي من أفراد القوة العسكرية الذين تواجدوا في الموقع باثر المسافة بينهم. وفقًا للاستئناف، من الضروري إجراء تحقيق جنائي للتحقق مما إذا كان إطلاق النار مبررًا أم لا. وقد ورد في الاستئناف أن "السؤال المعروض علينا ليس ما إذا كانت هناك أدلة كافية لتشكيل لائحة اتهام، ولكن ما إذا كانت هناك أدلة تشكل أساسًا معقولًا للاشتباه في ارتكاب جريمة لغرض التحقيق الجنائي. تثبت الادعاءات المقدمة [...] وجود أساس معقول للاشتباه مما يستلزم إجراء تحقيق".

حتى لحظة كتابة هذه السطور، لم نتلقَ بعد أي رد على الاستئناف.[20]

تشير المُعطيات أعلاه إلى أنه على الرغم من أن معظم النشاط العملياتي في الضفة الغربية ليس "ذا طابع قتالي حقيقي" وانما نشاط يتم تنفيذه في إطار إنفاذ القانون، فإن الجيش لا يحقق في جميع الأحداث التي أدت إلى وفاة شخص نتيجة لإطلاق الجنود النار أو عنفهم، وحتى حينما تُقدم شكاوى بشأن حالات قتل مدنيين فلسطينيين بفعل قوات الأمن الإسرائيلية، يتم إغلاق العديد منها دون التحقيق فيها.

20 ملف ترافقه ييش دين، تم جمع الشهادات كجزء من إدارة الملف.

لوائح الاتهام المقدمة عقب تحقيقات تم فتحها خلال 2018-2022 في الضفة الغربية

كما ذكرنا، فإن نسبة صغيرة فقط من الشكاوى تؤدي إلى فتح تحقيقات، بينما، نسبة أقل من التحقيقات تُفضي إلى توجيه لوائح اتهام ضد الجنود. وفقًا للبيانات التي حوّلها الجيش إلى ييش دين،[21] **خلال السنوات 2022-2018، لم يُفضِ سوى 13 تحقيقًا في جرائم ضد الفلسطينيين بالضفة الغربية إلى لوائح اتهام بحق 29 جنديًا، تحقيق واحد منها فقط فُتح على إثر مقتل فلسطيني.**[22]

أي أنه من بين 862 شكوى تتعلق بجرائم يشتبه جنود بتنفيذها بحق فلسطينيين في الضفة الغربية عُرضت على جهاز إنفاذ القانون العسكري خلال 2022-2018 (منها 219 حالة على الأقل قام الجنود فيها بقتل فلسطينيين)، لم يُفتح سوى 258 تحقيقًا. من بين جميع هذه التحقيقات، أفضى 13 (5%) تحقيقًا فقط إلى توجيه لوائح اتهام. وبعبارة أخرى، مثل جنود أمام القانون في 1,5% فقط من مُجمل الشكاوى المقدمة ضدهم، وهي أيضًا أقل بكثير من عدد الأحداث التي وقعت بالفعل.

بيانات مشابهة يمكن استنباطها من رصد مُعالجة ييش دين للملفات المتعلقة بجرائم ارتكبها جنود وأفراد قوات الأمن الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. من أصل 123 شكوى قدمتها منظمة ييش دين نيابة عن ضحايا الجريمة الفلسطينيين ذات علاقة بجنوح جنود في الضفة الغربية بين الأعوام 2022-2018، لم يفضِ سوى تحقيقين إلى توجيه لوائح اتهام ضد الجنود، أي 1,6% فقط من إجمالي الشكاوى.

أدت أحداث مقتل فلسطينيين بفعل الجنود والتي حققت الشرطة العسكرية فيها، إلى نسبة شبه معدومة من الملاحقة القضائية. وفقًا لبيانات ومُعطيات الجيش، من بين 219 شكوى تُعنى بمقتل فلسطينيين بفعل الجنود في الضفة الغربية والتي تم إعلام الجيش بها خلال السنوات 2022-2018، تم فتح 107 تحقيقات. إلا أنه من مُجمل هذه التحقيقات، أفضى تحقيق واحد فقط (0,9%) يُعنى بقتل فلسطينيين في الضفة الغربية إلى مقاضاة جندي. بكلمات أخرى، احتمال أن يُحاكم جنديًا على إثر شكوى تُعنى بمقتل فلسطيني في الضفة الغربية يبلغ 0,4% فقط، مقاضاة جُندي واحد من أصل 219 حالة قتل أعلم الجيش بشأنها.

الحديث يدور عن حدث خطير وقع في الـ20 من آذار/ مارس 2019، حيث أطلق جندي كان مُتمركزًا في برج حراسة عند تقاطع المدخل الجنوبي لبيت لحم (النشاش) النار على عائلة فلسطينية تعرضت سيارتها لحادث سيارة، ثم استمر في إطلاق النار على أولئك الذين سعوا لتقديم المساعدة للعائلة أيضًا. الجندي قتل الشاب أحمد مناصرة الذي جاء لنجدة العائلة وأصاب رب الأسرة علاء رائدة بجروح خطيرة. في هذه الحالة النادرة التي تم فيها تقديم لائحة اتهام ضد الجندي اثر قتله فلسطينيًا (بشكل يتعارض بالكامل مع تعليمات الجيش)، تلقى الجندي عقوبة متساهلة بشكل خاص. وكجزء من صفقة الادعاء، أدين الجندي بجريمة خفيفة كالتسبب بالموت عن طريق الاهمال

21 يستند هذا القسم إلى ردود الجيش على طلبات حرية المعلومات المقدمة كل ثلاثة أشهر بشأن لوائح الاتهام الموّجهة ضد الجنود المُعتدين على الفلسطينيين وممتلكاتهم.

22 وُجهّت لائحة اتهام أخرى في أعقاب حادثة سرق فيها جندي عدد من الفلسطينيين أثناء إجازته عام 2021. المُعطيات الواردة في التقرير لا تشمل هذا الحدث كونه لم يحدث في إطار النشاط العملياتي ولم يتعامل معه الجيش على هذا النحو. الجيش بنفسه يُميّز بين الجرائم الجنائية المشتبه بها التي ترتكب أثناء النشاط العملياتي وتلك التي لا ترتكب أثناء هذا النشاط. بسبب هذا التمييز بين الحالتين، لم تحقق الوحدة القطرية للتحقيقات العملياتية (يالم) المسؤولة عن التحقيق في الأحداث التي تم تعريفها على أنها عملياتية، بما في ذلك الجرائم التي ارتكبها جنود ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، لذلك لم يتم تضمين هذه القضية في البيانات والمُعطيات التي يحوّلها الجيش إلى ييش دين.

بموجب المادة 304 من قانون الأحكام العسكري (المشار إليه فيما يلي كـ: ق.ح.ع.) **وحكم عليه بثلاثة أشهر من العمل العسكري فقط.**[23]

تجدر الإشارة إلى أنه منذ هذا الحادث في عام 2019، وحتى الربع الأخير من عام 2023 على الأقل، لم تُوّجه أية لوائح اتهام ضد الجنود في أعقاب حوادث قتل في الضفة الغربية، على الرغم من كثرة الحالات التي قتل فيها الجنود مدنيين فلسطينيين في السنوات الأخيرة. وبالتالي، فإن جهاز إنفاذ القانون العسكري يظهر ازدراءً مطلقًا لحياة الفلسطينيين، ويقضي على أي إمكانية للردع، بل ويوفر الدعم لمواصلة السياسة القاتلة المتمثلة بسهولة ضغط الزناد من قبل الجنود والتي تُوقع العديد من الضحايا الفلسطينيين.

تشير البيانات التي حوّلها الجيش إلى ييش دين إلى أن التحقيقات التي أفضت إلى توجيه لوائح اتهام وأحكام مهمة كالاعتقالات الفعلية،[24] تُعنى في الغالب بحالات يُنظر إليها على أنها مُضرة لصورة أو سُمعة الجيش، مثل جرائم الممتلكات والتنكيل بالمعتقلين، والحالات التي تم توثيقها وتصويرها ونشرها، والتي يظهر فيها أن للجيش مصلحة واضحة في الحفاظ على مظهر جهاز إنفاذ القانون فعّال. وبالتالي، فإن تقديم عدد صغير من لوائح الاتهام المتعلقة بأعمال العنف المتأصلة في إطار الاحتلال العسكري المتواصل والمُطوّل، يسمح للنظام العسكري بمواصلة الحفاظ على صورته كنظام يحترم القانون وفي الوقت نفسه التصدي لأي نقد خارجي، دون أن يُطلب منه أن يُقدم للعدالة المسؤولين عن الانتهاك المُستمر والمُطوّل والخطير لحقوق الفلسطينيين الخاضعين للسيطرة الإسرائيلية.

13 لائحة إتهام في أعقاب أحداث وقعت في الضفة الغربية خلال السنوات 2018-2022، موّزعة بحسب نوع الجريمة

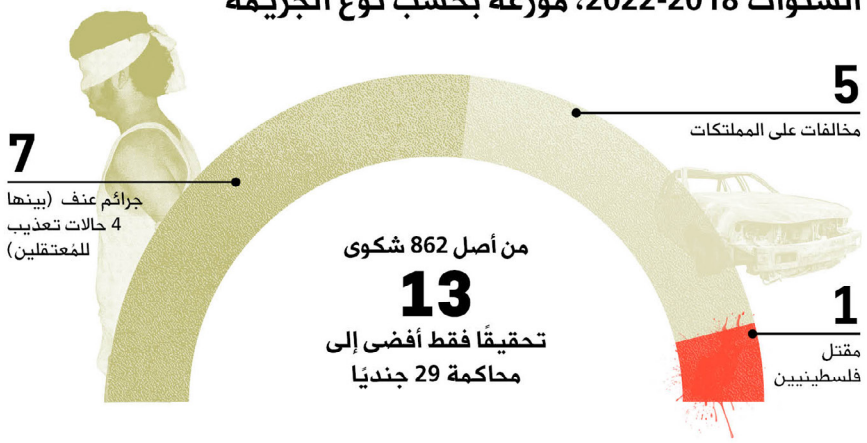

23 **ملف الجبهة الداخلية (المركزية) 27/20**. ملف تحقيق الوحدة القطرية للتحقيقات العملياتية (يالم) 19/36.

24 أنظر التفصيل لاحقًا.

الإستثناءات

تفاصيل لوائح الاتهام المِوّجهة ضد جنود إزاء شكاوى من عام 2022 في الضفة الغربية[25]

1. **جريمة:** تجاوز الصلاحية بشكل جماعيّ بموجب المادة 68 من قانون الأحكام العسكري والمادة 29(ب) من قانون العقوبات.
النتيجة: السجن مع وقف التنفيذ، توبيخ وغرامة مالية.

وُجهت لوائح الاتهام في تموز/ يوليو 2022 ضد ضابطين في كتيبة ناحل الاستطلاعية عقب حادثة في عام 2020 وُضعت خلالها عبوات ناسفة بدائية الصنع من قنابل صوتية في كفر قدوم.[26] أذن قائد السرية الرائد ح. ح. ت. للنقيب ت. ق. أن يُركب عبوات ناسفة مُرتجلة ووضعها في كفر قدوم لغرض "ردع مثيري الشغب". ليل 19-20 آب/ أغسطس 2020 قامت قوة عسكرية بقيادة النقيب ت. ق. بوضع 3 عبوات ناسفة في القرية، عبواب مكوّنة من صناديق ذخيرة حديدية موضوعة على رافعة قنبلتين صوتيتين وعليها حجارة بحيث بأن تشغيل القنابل الصوتية يكون مشروطًا بإزاحة الحجر. تمت تغطية العبوات الناسفة بشبكة تمويه، لفة ورق توالييت ملفوفة بورق لاصق بالٍ وخيطان. إنفجرت عبوتان ناسفتان وقامت قوة عسكرية بتفكيك العبوة الأخيرة يدويًا بعد أن انتشر على شبكة التواصل فيسبوك أن فلسطينيًا أصيب من انفجار العبوة. أدين الرائد ح. ح. ت. بجريمة تجاوز الصلاحية بشكل جماعيّ وحُكم عليه بالسجن مع وقف التنفيذ، توبيخ ودفع غرامة قدرها 1,500 شيكل. أدين النقيب ت. ق. بجريمة تجاوز الصلاحية بشكل جماعيّ وحُكم عليه بالسجن مع وقف التنفيذ، ودفع غرامة قدرها 1,000 شيكل.

2. **الجريمة:** النهب بموجب المادة 74 من قانون الأحكام العسكري، سلوك غير لائق بموجب المادة 30 من قانون الأحكام العسكري.
النتيجة: 135 يومًا من السجن الفعلي والسجن مع وقف التنفيذ وتنزيل رتبة.

في أيلول/ سبتمبر 2022، وُجّهت لائحة اتهام ضد جندي.[27] بحسب لائحة الاتهام، الجندي الذي كان ضمن قوة كوماندو عسكرية، سرق هاتفًا أثناء عملية اعتقال فلسطيني من سكان بيت أُمَر في 15 أيار/ مايو 2022. أدين الجندي بالنهب والتصرّف غير اللائق وحُكم عليه بالسجن 135 يومًا، وفُرض عليه السجن الفعلي، وتم تنزيل رُتبته إلى رُتبة عريف. كما فُرض عليه دفع تعويضات بقيمة 1,500 شيكل لضحية الجريمة.

3. **الجريمة:** التسبب في ضرر بالممتلكات بشكل جماعيّ عبر تجاوز الصلاحية بموجب المادة 70 من قانون الأحكام العسكري، والمادة 29(ب) من القانون الجنائي، تصرّف غير لائق بموجب المادة 130 من قانون الأحكام العسكري.
النتيجة: 30 يومًا من خدمة المجتمع والسجن مع وقف التنفيذ والتعويض لضحية الجريمة.

وُجهت لائحتي اتهام في كانون الأول/ ديسمبر 2022 ضد جنديين في أعقاب حادثة من آذار/ مارس 2022.[28] بموجب لوائح الاتهام، خلال دخول قوة عسكرية إلى قرية سنجال، دخل الاثنان إلى محل قطع سيارات يتبع لأحد

25 تظهر تفاصيل لوائح الاتهام المُقدمة خلال السنوات 2018-2021 في منشور ييش دين السابق: ييش دين، ورقة معلومات: تطبيق القانون على جنود إسرائيليين يشتبه بإعتدائهم على فلسطينيين وممتلكاتهم تلخيص معطيات 2017-2021 (كانون الأول/ ديسمبر 2022).

26 ملف جنوب (المركزية) 197/22. ملف تحقيق الوحدة القطرية للتحقيقات العملياتية (يالم) 2020/146.

27 ملف المركز (المركزية) 190/22. ملف تحقيق الوحدة القطرية للتحقيقات العملياتية (يالم) 2022/68.

28 ملف المركز (المركزية) 324/22. ملف تحقيق الوحدة القطرية للتحقيقات العملياتية (يالم) 2022/27.

المحليين، وحطموا النوافذ والزجاج الأمامي لعدة سيارات كانت تقف في المحل. وُثّق الحادث بكاميرات الأمن ونُشر. دين الاثنان بجرائم إحداث ضرر للممتلكات وتصرّف غير لائق وحُكم عليهما بالسجن لمدة 30 يومًا تُقضى فعليًا بأعمال لمصلحة الجيش، السجن مع وقف التنفيذ، وتعويض ضحية الجريمة بمبلغ قدره 1,500 شيكل وتنزيل إلى رُتبة عريف.[29]

---

4. **الجريمة:** الإيذاء العمد الجماعي بدافع العنصرية أو العداء تجاه جماعة على خلفية الدين، أو الطائفة، أو العرق بموجب المواد 452 و29 و144 من قانون العقوبات، جرائم سلاح مشتركة (إنتاج)، بموجب المواد 144(ب 2) و 2 و144 من قانون العقوبات.
النتيجة: غير معروفة.

في كانون الأول/ ديسمبر 2022 وكانون الثاني/ يناير 2023، وُجهت لوائح اتهام ضد ثلاثة جنود من سلاح المُدرّعات بعد سلسلة من الجرائم التي وقعت في تشرين الأول/ نوفمبر 2022.[30] بحسب لوائح الاتهام، شارك الثلاثة في عمليات ضد فلسطينيين أبرياء بهدف الانتقام على اختطاف فلسطينيين في جنين لجثة مراهق إسرائيلي من أصل درزي. ألقى الثلاثة الحجارة والزجاجات على منزل فلسطيني يعيش بالقرب من النقطة العسكرية التي خدموا فيها في منطقة بيت لحم، وقام أحد الجنود بتصوير الأعمال وشارك أصدقاءه بالتوثيق. فيما بعد، قام الثلاثة بتركيب عبوة ناسفة مرتجلة، شغّلوها وألقوها على منزل الفلسطيني، ونتيجة إلقاء العبوة اشتغلت النيران بالقرب من بالون غاز. لا تعرف ييش دين ما إذا كان الإجراء قد اكتمل وإلى ماذا خلص.

---

5. **الجريمة:** الإيذاء العمد بموجب المادة 452 من قانون العقوبات.
النتيجة: غير معروفة.

في نيسان/ أبريل 2023، وُجهت لائحة اتهام ضد جندي على اثر ملف من أيار/ مايو 2022. بحسب لائحة الاتهام، قام الجندي بتخريب سيارة فلسطيني بعد أن قام الجيش بمصادرتها، قرب النقطة العسكرية هيروديوم.[31] طلب الجندي من جندية تواجدت معه أن تقوم بتصويره خلال تنفيذه الأفعال، ورمى صخرة كبيرة على الزجاج الأمامي للسيارة وكسره، ثم ركل السيارة وألقى الحجارة عليها. وأدى ذلك إلى إلحاق الضرر بالمركبة المحجوزة. لا تعرف ييش دين ما إذا كان الإجراء قد اكتمل وإلى ماذا خلص.

بلاغ بموجب القانون: منظمة ييش دين هي منظمة تتلقى تمويلها بالأساس من كيانات دولية أجنبية. تتوفر قائمة مفصلة بالمتبرعين لنا على موقع مسجل الجمعيات والمؤسسات غير الربحية وعلى موقعنا الإلكتروني. تعتز ييش دين بأنها تتلقى التمويل من دول تعتقد مثلنا أن الاحتلال ليس شأنًا إسرائيليًا داخليًا وتتبرع لأجل ترقية وتعزيز حقوق الإنسان.

29 وُجهّت لائحة اتهام أخرى في آذار/ مارس 2022 ضد جندي من كتيبة "لفيئي هبكعا" (لبوات الغور)، في أعقاب تحقيق عام 2021. وفقًا للائحة الاتهام، إتهم الجندي بارتكاب جريمة الإيذاء، بموجب المادة 334 من قانون العقوبات بعد أن قام الجندي، الذي كان يعمل كقائد فرقة، في 30 تموز/ يوليو 2021، بالاعتداء على مواطن اسرائيلي من فلسطينيي الـ48 عند مفترق الليدو في غور الأردن ولكمه بشدة بماسورة بندقيته. لم يتم تضمين هذا الملف في البيانات لأنه وفقًا لرد الجيش، فإن ضحية الجريمة هو مواطن إسرائيلي. ملف **المركز (المركزية) 79/22. الوحدة المركزية للتحقيقات جنوب 2021/66.**

30 ملف **الجنوب (المركزية) 378/22**، ملف **الجنوب (المركزية) 4/23. الوحدة المركزية للتحقيقات الخاصة (يملام) 128/22، الوحدة المركزية للتحقيقات الخاصة (يملام) 131/22.**

31 ملف **الجبهة الداخلية (المركزية) 13/23. ملف تحقيق الوحدة القطرية للتحقيقات العملياتية (يالم) 2022/39.**